

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السبعين بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد كريس ساندروز (هولندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٧٠ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي في الجلسة العامة لهذا اليوم المتكلمون التالية أسماءهم: سعادة سفير الاتحاد الروسي السيد ليونيد سكوتنيكوف، وسعادة سفير نيوزيلندا، السيد تيم كوغلي، وسعادة سفيرة جنوب أفريقيا السيدة كلودين ميتشالي، وسعادة سفير إسبانيا السيد خوان أنطونيو مارش.

والآن أعطي الكلمة للمتحدث الأول على قائمتي، سعادة السفير ليونيد سكوتنيكوف.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): لا يخفى عليكم أن الاتحاد الروسي يولي، من بين البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، أولوية لقضية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق فإن مهمتنا الأساسية المشتركة هي منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن جميع البلدان دون استثناء ستستفيد من معالجة هذه القضية. وإذا لم نفلح في ذلك، فإن العالم سيواجه حالة جديدة نوعياً تتسم بعدم الاستقرار العسكري والاستراتيجي، وبرزو إرادة إضافية من أجل إحداث سباق تسلح في الفضاء وعلى سطح الأرض، وتراجع نطاق تقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وبرزو تهديد لأمن المركبات الفضائية، الذي أصبح تشغيلها المستمر متزايد الأهمية بالنسبة إلى الإنسانية. وإذا أفلحنا في منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، فإننا سنتمكن من توجيه التقدم العلمي والتكنولوجي في الفضاء إلى سباق بناء يستفيد منه الجميع.

ولروسيا إمكانية وتجربة فضائيتان هائلتان في استكشاف الفضاء الخارجي. وبالنسبة إلينا فإن عدم تسليح الفضاء الخارجي لا يشكل مسألة مجردة. إذ لدينا صورة واضحة جداً عن جميع التبعات السلبية الحتمية لانتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي. وستكون تلك التبعات أكثر خطورة من الأثر المزعزع للاستقرار الذي قد ينجم عن إدخال نظم قذائف دفاعية استراتيجية. ولا نود أن نُجرَّ في سباق تسلح جديد - بل نرغب في منع ذلك السيناريو.

وبإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يسهم في حل هذه القضية الكبرى في مجال الأمن الدولي. وروسيا مهتمة باستئناف العمل الموضوعي داخل مؤتمر نزع السلاح في أقرب فرصة ممكنة، حتى يمكن أن تبدأ مناقشة موضوعية في إطار لجنة مخصصة تعنى بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تتناول هذه المشكلة والنهج الكفيلة بحلها، ومن ذلك صياغة معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة ضد الأجسام الفضائية أو التهديد بها، كما اقترحتها روسيا والصين. وقد مكنت المرونة التي تحلت بها روسيا والصين من إقرار ولاية تلك اللجنة المخصصة عملياً بالشكل الذي برز في الصيغة الأخيرة من المقترح ألف - ٥. غير أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن إلى حد الآن من الاتفاق على برنامج عمله، وبينما لم يتراجع خطر تسليح الفضاء الخارجي، حتى لا نهوّل الأمر - فذلك ليس سراً لأحد. في ظل هذه الظروف، لا يمكننا أن نركن إلى الخمول.

وتقدم الاتحاد الروسي، خلال السنوات الأخيرة، بعدد من المبادرات لكبح جماح هذا الخطر وتحييده. فخلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، قدم الاتحاد الروسي مقترحاً لاعتماد وقف اختياري لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، في انتظار إبرام الاتفاق الدولي المناسب. وبذلك أعربنا عن استعدادنا للتعهد بذلك الالتزام فوراً إذا انضمت القوى الأخرى المتطورة في مجال الفضاء إلى ذلك الوقف الاختياري. واتخذت روسيا

ونفذت مبادرة تتعلق بتدابير جديدة للانفتاح وبناء الثقة في نشاط الفضاء الخارجي مثل إتاحة معلومات مسبقة عن عمليات مقررة لإطلاق أجسام فضائية، وعن الاستخدام المتوخى لها والمعايير الأساسية لمداراتها. وخلال العام الماضي ذكرنا أنه ليس للاتحاد الروسي خلال تلك الفترة وفي المستقبل القريب أية خطط لتطوير ونشر أية فئة من نظم الأسلحة الفضائية في الفضاء الخارجي. واستمرت روسيا في الوقت نفسه في الالتزام باتساق بوقفها الاختياري لتجارب النظم المضادة للسواتل.

وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي وفي إطار اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، تقدّمنا بمبادرة جديدة ترمي إلى منع تسليح الفضاء الخارجي. وللمرة الأولى أعلنت روسيا من جانب واحد ودون قيد أو شرط أنها لن تكون الأولى في نشر أسلحة من أية فئة كانت في الفضاء الخارجي. وندعو جميع الدول ذات الإمكانيات الفضائية لتحذو حذونا. وشكّل ذلك الإعلان خطوة هامة ومسؤولة.

وفي البداية، أود أن أذكر شيئاً يتعلق بمحتوى الإعلان وعباراته الأساسية. فرغم أن الإعلان سياسي وغير ملزم قانوناً، تبرز مع ذلك قضية التعاريف. فماذا نعني بعبارتي "أسلحة فضائية" وماذا نعني بلفظ "نشر"؟ أود أن أذكركم بأننا كنا اقترحنا أصلاً أن عبارة "أسلحة فضائية" يمكن أن تعني نظماً أو أجهزة قائمة على أية مبادئ مادية تطلق في المدار الأرضي أو تثبت في الفضاء الخارجي بأي وسيلة أخرى، وتصمم أو تحوّل بهدف إتلاف الأجسام في الفضاء الخارجي، أو تدميرها أو الإخلال بتشغيلها الطبيعي، فضلاً عن أهداف على سطح الأرض أو في جوّها. وتصمم الأسلحة الفضائية لتؤثر مباشرة في ممتلكات الخصم، ويمكنها، بسبب طبيعتها إما أن تكون أسلحة دمار شامل أو أسلحة تقليدية، بما في ذلك الأسلحة القائمة على المبادئ المادية الجديدة. وتلك هي فعلاً فئات الأسلحة التي التزمت روسيا بأن لا تكون الأولى في تثبيتها في الفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بلفظ "نشر"، يمكن أن يعتبر نشر سلاح في الفضاء الخارجي إذا كان يدور حول الأرض مرة على الأقل أو يتبع مقطعاً لذلك المسار قبل الإسراع به خارج ذلك المدار، أو أن يوضع في موقع ثابت في أي مكان يتجاوز المدار الأرضي.

وأود الآن أن أنتقل للحديث عن المغزى السياسي لإعلاننا. إذ يؤكد أنه ليس في نية روسيا ذاتها أن تشكل خطراً على أي أحد في الفضاء الخارجي أو انطلاقاً منه. وينبع ذلك منطقياً من إعلانات ومبادرات سابقة لروسيا أشرنا إليها من قبل. وليس خيارنا بناء أسلحة فضائية. وعليه، فإنه لا يمكن أن تُستخدم روسيا ونواياها تبريراً من جانب الآخرين لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وعندما ندعو الدول الأخرى المتطورة في مجال الفضاء إلى الانضمام إلى مبادرتنا، فإننا ننطلق، في جملة أمور، من فهمنا أن ذلك سيساعد على بدء الخروج من الطريق المسدودة والتحرك نحو الاتجاه السوي، وفي الوقت نفسه الإدراك على النحو الواجب لحقائق الحالة، بما في ذلك تردد بعض العواصم في بدء مفاوضات تتناول صكاً ملزماً قانوناً بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن الإدلاء ببيانات سياسية من جانب واحد على غرار البيان الروسي والصادرة عن أهم الدول ذات القدرات الفضائية سيولد نوعاً من شبكة الأمان التي تتألف من مجموعة من الضمانات الطوعية المتقاطعة للأمن في الفضاء. وتبعاً لذلك، يمكن للدول التي أعلنت أنها لن تكون المبادرة إلى وضع أسلحة في الفضاء الخارجي أن تنشئ هيئة في شكل ناد يمكن لأعضائه أن يناقشوا في إطاره الطرائق التي يمكن بموجبها لكل عضو أن يتحقق من تنفيذ الأعضاء الآخرين محتوى تلك البيانات، وغيرها من القضايا ذات الصلة.

ولا ينطوي بياننا على حظر تعاطي أنشطة في الفضاء الخارجي تُنفَّذ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وخدمة لحفظ السلام والأمن الدوليين. ولا يشمل بياننا نُظُم الفضاء الخارجي المصممة لأداء وظائف الدعم الإعلامي والتي لا تهدف إلى إلحاق الضرر بأي جسم من الأجسام الفضائية الأخرى. كما لا يغطي البيان القذائف التسيارية العابرة للفضاء الخارجي، ونظم القذائف الدفاعية أو أجهزة الاستشعار الفضائية المثبتة في الأرض أو في الجو، أو النظم المضادة للسواتل دون النظم المثبتة في الفضاء. وبعبارة أخرى، فإن مبادرتنا تهدف إلى الحد من شيء لا يوجد بعد. وينبغي أن تساعد الدول الأخرى الرائدة المتطورة في مجال الفضاء على اتخاذ قرارات بشأن إصدار إعلانات تحذو حذونا. ولا يحد الإعلان الروسي بأي حال من الأحوال إمكانات وآفاق التعاون الدولي لاستكشاف الفضاء الخارجي أو استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. بالعكس، فإنه ييسر ذلك التعاون بجميع الطرق وسيؤدي إلى تعزيز سلامة المركبات الفضائية في الفضاء الخارجي.

وبديهي أن إصدار دول متطورة في مجال الفضاء إعلانات سياسية مشابهة لإعلاننا لن يحل ولا يمكنه أن يحل محل صك ملزم قانوناً بشأن منع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي. غير أنه بإمكان تلك الإعلانات أن تولّد الظروف السياسية والنفسية المؤاتية لبدء العمل بشأن تلك المعاهدة، بتعزيز مناخ من الثقة المتبادلة. ولن تفقد تلك الإعلانات أهميتها حتى لو أعيد إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح تُعنى بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي واستأنفت تلك اللجنة عملها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة مجدداً لأشيد بالمقترحات والأفكار المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي قدمتها دول أخرى، ولا سيما كندا وفرنسا. وفي رأينا، فإن العديد من تلك الأفكار لا تزال موضوعية. وندعو مجدداً جميع الدول الحائزة على إمكانات في الفضاء الخارجي إلى إصدار إعلانات انفرادية طوعية تؤكد فيها أنها لن تبادر إلى وضع أسلحة من أية فئة كانت في الفضاء الخارجي. ونأمل أن تحظى المبادرة الروسية بتدقيق النظر فيها وأن تلقى ردّ فعل إيجابياً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة للمتكلم التالي على قائمتي، ممثل نيوزيلندا الموقر، سعادة السفير تيم كوغلي.

السيد كوغلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، سيغطي تدخل وفد بلدي هذا الصباح ثلاث نقاط أساسية. أولاً، نود أن نعرب عن تقديرنا لطريقتكم في الاضطلاع بمهامكم كرئيس، وهي طريقة تتسم بالتبصر والكفاءة. وكالعادة، فإنه سيصعب النسخ على منوالكم. كما أود أن أشكر لكم الجهود التي تبذلونها لإيجاد حل لمسألة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ويجربني هذا إلى النقطة الثانية، وهي قضية جدول الأعمال. ونحن نعلم أنه ستكون لدينا فرصة لمناقشة هذه المسألة بطريقة غير رسمية قريباً. غير أن وفد بلدي لا يلاقي أية صعوبة في الإعراب عن آرائه رسمياً في هذا المؤتمر. وبسبب صلاحية هذا المنتدى وخطورة الغرض من وجوده، فإننا نود أن نرى أكثر قدر ممكن من مداولاته تجري تحت نظر الجمهور الناقد.

وأود أن أوضح في البداية أننا نعترف تماماً بحق كل وفد في الإدلاء بملاحظات وتقديم مقترحات بشأن جدول الأعمال. ولا ينبع قلق وفد بلدي من فائدة الإبقاء على جدول أعمالنا قيد الاستعراض والتحديث، بل من قيمة إتيان ذلك في هذه الظروف العسيرة التي تواجهها هذه الهيئة.

والصعوبات التي تواجه مؤتمر نزع السلاح ليست نتيجة أوجه الاختلال القائمة في نطاق جدول أعمالنا أو قبوله عموماً. ولو كانت هناك رغبة في الاتفاق بشأن عناصر برنامج العمل، لكان من شبه المؤكد أن يعتبر جدول الأعمال مرناً بما فيه الكفاية لإدماجه. وخلال الأعوام الثمانية الماضية لم يُنظر إلى جدول الأعمال بصفته عنصراً معقداً للجهود التي تبذل في إطار مؤتمر نزع السلاح بغية إيجاد توافق في الآراء بشأن مختلف المقترحات المتعلقة ببرنامج عملنا. ولا ينسحب ذلك على الحالة الراهنة أيضاً. وإذا كانت توجد مشكلة هيكلية في هذه الهيئة، فإنها لا تنبع من جدول الأعمال بل من نظامها الداخلي.

وأملنا وطيد في أن يظل جدول الأعمال نصب أعيننا خلال النقاش الحالي. السيد الرئيس، لقد اقترحتم بصفة غير رسمية نهجاً يمكن لوفاً بلدي أن يوافق عليه تماماً. ونحن نقوم بذلك من أجل البدء في العمل فوراً بشأن التحدي الحقيقي الذي يواجهه هذه الهيئة، وهو تأكيد دورها مجدداً بصفته منتدًى يتطرق إلى القضايا الحقيقية التي تواجه عالمنا المضطرب والتفاوض بشأنها.

وعندما نقرّ بالوظيفة التفاوضية التي يؤديها مؤتمر نزع السلاح، فإننا نعدّها أساساً وظيفية تتطرق إلى المضمون وليس إلى الإجراءات. وهدف وفد بلدي في الانتماء إلى هذه الهيئة هو المشاركة في مفاوضات تتناول القضايا الأساسية ذاتها التي هيمنت على الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة لصياغة برنامج عمل.

ويتبادر إلى ذهننا بالخصوص نزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإلى الحد الذي تسمح به هذه المواضيع الهامة، عناصر أخرى تغطيها مقترحات توشك على إيجاد توافق في الآراء بشأنها، مثل مقترح السفراء الخمسة، وهو مقترح حظي بيسر بدعم نيوزيلندا ولا يزال قيد التحسين. ويعتقد وفد بلدي في وجوب تركيز مؤتمر نزع السلاح على إقرار برنامج عمل، وهي مسألة تكتسي طابعاً عاجلاً جداً، أو حتى برنامج زمني يقبل به أهم الفرقاء في هذه القضايا بصفته أكثر الجداول توازناً وفعالية ومراعياً للموارد لمواجهة تلك المشاكل - بالتناوب حسب الاقتضاء - وعلى النحو المعقول كلها.

وفي مواجهة هذا التحدي القائم منذ ثماني سنوات، يتضح بالمقارنة أن المسائل التي تتعلق بشكل جدول الأعمال تتراجع أهميتها. ولم يكن وفد بلدي ليدخل في هذا الجدل إطلاقاً، لو لم تكن هناك صدفة مذهلة تتصل بالمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي تعثر إعداداه أيضاً بسبب الصعوبات المتعلقة بجدول الأعمال. وأملنا وطيد في أن يمثل القلق الذي أعرب عنه العديد من الوفود بشأن كل من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جدية الهدف التي ستبرز في مجال العمل المثمر بشأن الجوهر في كلا المؤتمرين.

وتجزي الإشارة إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى نقطتي الثالثة، وهي العروة الوثقى بين المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة ومؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى رسالة الأمين العام

للأمم المتحدة الواردة في الوثيقة CD/1746 المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير من هذا العام. ولحسن الحظ فإن تلك الوثيقة السنوية تسرد القرارات المعتمدة خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة والتي تشير بالتحديد إلى مؤتمر نزع السلاح. ومن الحكمة أن نذكر على هذا النحو بالآمال الواسعة التي تعلقها الجمعية العامة للأمم المتحدة على مؤتمر نزع السلاح.

وكما لاحظ العديد من الوفود خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر نزع السلاح الأسبوع الماضي، وفي عام يصادف الاستعراض الكامل للمعاهدة، يلزم هذه الهيئة (رغم أن أعضائها ليسوا بالضرورة أعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية) أن تكون مدركة ومستجيبة بصفة خاصة للآمال المعلقة عليها لا من جانب الأمم المتحدة فحسب بل من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كذلك. وبديهي أن خطوتين من بين الـ "١٣ خطوة" التي اعتمدت بتوافق الآراء خلال المؤتمر الاستعراضي الأخير، هما من البنود التي برزت في مختلف المقترحات لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وتشكلان عنصراً مفيداً يتزامن مع عدم وجود أية مقترحات خطية في هذه الهيئة تسعى لاتباع مسار عمل مختلف.

وعلى أي حال، يأمل وفد بلدي في أن يركز عمل مؤتمر نزع السلاح مباشرة على قضايا الساعة من قبيل القضايا التي أشرت إليها، مبرزاً بذلك نية الحكومات الفعلية في أن تتجاوز مجرد شكل جداول أعمال الاجتماعات لتركز بدلاً من ذلك على الأخطار الحقيقية والفورية التي تترص بالآمن الدولي. ومن شأن ذلك في الوقت نفسه أن يبعث الحياة في مؤتمر نزع السلاح ويحفز الإعداد للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لدى الأعضاء في هذه الهيئة الأطراف في المعاهدة.

وغني عن البيان، سيدي الرئيس، أن الجهود التي تبذلونها لهدينا في هذا الاتجاه تحظى بدعم وفد بلدي الكامل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر مندوب نيوزيلندا الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى المتكلمة التالية على قائمتي، وهي مندوبة جنوب أفريقيا الموقرة، سعادة السفيرة غلودين ميتشالي.

السيدة ميتشالي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الصادق للجهود المتواصلة التي لا تعرف الكلل من أجل صياغة توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بالزملاء الجدد في المؤتمر.

السيد الرئيس، تعلمون دون شك أنكم تضطلعون بمهمة خطيرة تتمثل في توجيهنا في عملنا وتسوية المشاكل التي تواجهنا في بداية دورة عام ٢٠٠٥ هذه لمؤتمر نزع السلاح. ويمكنني أن أضيف أن ذلك يكتسي وجاهة خصوصية بالنظر إلى الطريق المسدود الذي تردى فيه المؤتمر منذ سنوات عديدة.

وتكمن مهمتنا الأولى في اعتماد جدول أعمالنا لهذا العام، ونعتقد أنه ينبغي أن يفلح المؤتمر في أن يعتمد نفس جدول الأعمال استناداً إلى بنوده العشرة التي اعتمدناها في بداية عام ٢٠٠٤. غير أن الجانب الإشكالي أكثر هو التوصل إلى اتفاق بشأن العمل الذي سنقوم به هذا العام. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن مساعي المجتمع

الدولي لمعالجة قضايا عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة ستظل على حالة إحباطها إذا لم تعد هذه الهيئة إلى استئناف عملها فوراً.

وبديهي أنه لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يسمح لنفسه بإضاعة سنة أخرى دون النيل بجد من مصداقيته. ذلك أن المؤتمر لم يفلح منذ سنوات عديدة خلت في الاتفاق على برنامج عمل، وذلك أساساً بسبب الاختلافات المتعلقة بولايات التفاوض. ويبدو وكأن مساعينا لاعتماد برنامج عمل - سواء كانت تتعلق بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أو نزع السلاح النووي، أو حظر إنتاج المواد الانشطارية و/أو قضايا أخرى - قد عُرقلت من قبل بسبب عدم وجود إرادة سياسية ومصالح ذاتية ضيقة.

ولا يخفى على أحد، أن الجهود المبذولة سابقاً للتخفيف من حدة الخلافات بشأن برنامج عمل قد أدت بنا إلى مقترح السفراء الخمسة - بصيغته المنقحة - والذي تداولنا بشأنه في مناسبات عديدة. وقد يكون من الإنصاف القول، في هذا الإطار، إن العديد من الوفود بما يشمل هذا الوفد، يرغب رغبة صادقة في تعزيز ذلك المقترح في بعض المجالات. وقد لا يخفى عليكم، أن جنوب أفريقيا، مثلاً، بيّنت في مناسبات عديدة في هذا المنتدى أنها لا تشعر بالارتياح تجاه ولاية اللجنة المخصصة المقترحة المعنية بضمانات الأمن السلبية.

ورغم ذلك، فإن وفد بلدي يعتقد أن المقترح ألف - ٥ يمثل حلاً توفيقياً دقيقاً جديراً بدعم جميع أعضاء هذه الهيئة. وفي رأينا، فإنه يظل أكثر المقترحات واقعية لاعتماد برنامج عمل، وبالتالي لا تزال جنوب أفريقيا ترغب في الانضمام إلى توافق الآراء بشأن اعتماده. وفي هذا الإطار، يدعو وفد بلدي مجدداً جميع الأعضاء إلى التحلي بالمرونة، فضلاً عن الالتزام الضروري بضمان أن تكون هذه الهيئة، بصفتها المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح، في مستوى الآمال التي يعلقها عليها المجتمع الدولي.

وسنعمل خيراً إن ذكرنا أنفسنا أنه إذا كان مؤتمر نزع السلاح قد يُعترف به بصفته مؤسسة متعددة الأطراف مسؤولة عن التفاوض بشأن اتفاقات دولية لترع السلاح، فإن أعضاء المؤتمر المحدود عددهم، لا يتحملون تبعات إنفاق موارد الأمم المتحدة والمأزق الذي يتردى فيه مؤتمر نزع السلاح لا يزال مستمراً. على العكس، فإن جميع أعضاء الأمم المتحدة - وبخاصة أعضاء مؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن تلك البلدان التي لم تُدرج ضمن أعضاء المؤتمر - هم الذين عليهم من خلال اشتراكهم المقررة في ميزانية الأمم المتحدة أن يدفعوا ثمن ما أصبح الآن استمرار خمول المؤتمر في خلال السنوات الثماني الماضية. لذلك، يحق لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسائل المؤتمر عن فشله في تحقيق تقدم بشأن المفاوضات التي حددها المجتمع الدولي بأكمله، وأن تسائل المؤتمر عن الموارد المنفقة.

وكان وفد جنوب أفريقيا قد أشار من قبل في اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة لدورة عام ٢٠٠٤ بنيويورك أنه إذا استمر عجز مؤتمر نزع السلاح عن البدء في مفاوضات نزع السلاح المطلوبة، فقد يكون من الضروري النظر في مسار عمل بديل. وإذا فشلنا هذا العام مرة أخرى في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، فإن وفد بلدي سيقتراح أن الوقت قد أوشك أن يحين بالنسبة إلينا للنظر في ما إذا لم يكن من المفيد والأكثر فعالية من حيث التكلفة تعليق أنشطة مؤتمر نزع السلاح حتى تعتمد الجمعية العامة قراراً أو قرارات بتوافق الآراء تفرض بدء المفاوضات. ورغم أن ذلك لن يشكل الحل الأمثل الذي تواجهه هذه الهيئة، فإنه سيُمكن

مؤقتاً - في رأينا - من إعادة توجيه الموارد اللازمة إلى مجالات هي في أشد الحاجة إليها. وبالتالي سيولد ذلك بالإضافة إلى ما سبق حالة تمكّنا من تفادي الخلافات الظاهرية اللامتناهية والمأزق الذي يتردى فيه المؤتمر بسبب برنامج عمله.

ولا ينبغي أن يؤخذ ما ذكرت سلباً، ولا ينبغي أن يُعدّ تقليلاً من الدور الذي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يضطلع به بل ينبغي له أن يقوم به. وبالعكس، فإن لهذه الهيئة الدور الأساسي في المفاوضات الموضوعية بشأن مسائل تحظى بالأولوية في مجال نزع السلاح. وللمؤتمر، تبعاً لذلك، مسؤولية محددة وخصوصية لتسوية المأزق الحالي وقيادة المجتمع الدولي إلى رفع التحديات التي تواجه قضايا عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة في عالم اليوم.

وفي الختام، تظل جنوب أفريقيا مستعدة للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الوفود الأخرى لكسر الجمود الذي يتردى فيه مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات العديدة الماضية. وعلينا جميعاً أن نرقى إلى مستوى التحديات التي تواجهنا وتمكين المؤتمر من أن يصبح ما يجب أن يكون عليه، أي المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ولا يمكننا - بل حتماً لا ينبغي لنا - أن نسمح باستمرار حمل هذه الهيئة الهامة لفترة أطول. فقد حان الوقت للتحرك على نحو حاسم، لا لما فيه خير المجتمع الدولي فقط، بل للحفاظ على نزاهة مؤتمر نزع السلاح كذلك. وقد حان الوقت الآن للعمل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا الموقرة على بيانها وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن إلى المتحدث الرابع والأخير في الوقت الراهن على قائمتي، سعادة سفير إسبانيا الموقر السيد خوان أنطونيو مارش.

السيد مارش (إسبانيا) (الكلمة بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء، في هذه الجلسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٥، أن أتقدم بأحر التهاني للسفير ساندرز وأن أؤكد له تعاون حكومة إسبانيا الكامل لضمان أن يسير العمل المنوط بنا على نحو مرضي وأن يحقق أهدافه المرجوة الهامة. وهذا الزمن، وهو زمن وقع الأصدقاء المساوية في بداية دورتنا، أصدقاء رعب أوشفيتس وغيره من معسكرات الاعتقال التي أقيمت خلال الحرب العالمية الثانية، وإن وقّعتنا اليوم في الاحتفال بالذكرى الستين لتحريرها، ينبغي أن يترك أثراً عميقاً في عملنا ويدفعنا إلى تحقيق هدفنا الأساسي، وهو تقليص التدمير المحتمل الذي يترصص بالإنسانية والمضي بخطى ثابتة نحو نزع سلاح مراقب ومحكم التفاوض حتى تبرز الأمم المتحدة بصفاتها الضامن الجديد لأمن الجميع ولتزع السلاح الشامل. وحكومة إسبانيا ملتزمة التزاماً قاطعاً بنظام تعدد الأطراف الفعلي ولن تدخر جهداً لضمان السلام على أفضل وجه من خلال مؤتمر نزع السلاح.

وأود، فيما يتعلق بجدول الأعمال، أن أشاطر زملائي الأفاضل القلق الذي يساور هذا الوفد بسبب الزيادة المفرطة في عدد القضايا المطروحة على هذا المؤتمر، كما لو كنا مستعدين لإدراج أية مسألة محددة من شأنها أن تعزز أمننا ومكافحة التهديدات الإرهابية. ومن رأي وفد بلدي أنه ينبغي لنا أن نركز جهودنا على إيجاد حلول ابتكارية تمكّنا من إنجاز تقدم في الجوهر والتطرق إلى بنود جدول الأعمال على نحو فعال. وعليه، فإن إسبانيا مستعدة لاعتماد موقف مرن بشأن مسألة جدول الأعمال إذا توفرت الشروط الأربعة التالية: أولاً، أن تكون

البنود ضمن أنشطة المؤتمر؛ وثانياً ألا تدخل في صلاحيات منظمات أخرى مثل مجلس الأمن أو غيره من الهيئات؛ وثالثاً، ألا تشمل ازدواج في الأنشطة؛ ورابعاً، أن يكون هدفها، ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة، كسر الجمود بشأن القضايا الأساسية أو الموضوعية التي تشكل لبّ عمل هذا المؤتمر.

وأخيراً، فإننا نعقد العزم على تعزيز الطبيعة التنفيذية لمؤتمر نزع السلاح إلى أقصى الحدود بالاستناد إلى الهياكل الحالية ودون إنشاء لجان فرعية أو هيئات تقنية أخرى. فالمهم هو أن نتحلى بمزيد من الشجاعة في عملنا، فكما قيل من قبل، الشجاعة تغذي النجاح ولا يمكن أن يتحقق النجاح المرجو لهذه الدورة الجديدة من دورات مؤتمر نزع السلاح إلا إذا تسلحنا بالشجاعة في عملنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر مندوب إسبانيا الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة.

هل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة من هذا الجزء من الجلسة العامة لدورتنا؟ يبدو أنه لا يوجد أحد. وفي هذه الحالة، فإني سأرفع الجلسة، وأدعوكم لجلسة عامة غير رسمية، تعقد بعد خمس دقائق من الآن.

وكما تذكرون، فإن الجلسة غير الرسمية قد قرر عقدها لتمكينكم جميعاً من فرصة مناقشة قضايا تضمنتها ورقتي غير الرسمية، وبخاصة جدول أعمال المؤتمر للدورة الحالية. وكما تعلمون، فإن الجلسة العامة غير الرسمية ستكون مفتوحة فقط لوفود الدول الأعضاء والدول المراقبة أيضاً.

رفعت الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

— — — —